The International Republican Institute

IRI

حقائق عن عمل المعهد الجمهوري الدولي في مصر، والهجوم على المنظمات غير الحكومية

داهمت السلطات المصرية في تاريخ 29 ديسمبر 2011 مكاتب المعهد الجمهوري الدولي (IRI) في الإسكندرية والقاهرة والأقصر. وقد أجريت هذه االمداهمات في اطار التحقيق الذي أجرته وزارة العدل بناء على طلب من وزارة التعاون الدولي. وتعد هذه المداهمات عمل عدائي ومفاجئ حيث أنه لم يتم اتخاذه ضد المعهد الجمهوري الدولي في ظل النظام السابق لحسني مبارك. و بعد هذه المداهمات كثفت الحكومة المصرية الإجراءات التي اتخذتها ضد المعهد الجمهوري الدولي ومنظمات أخرى.

- وقد أجرت وزارة العدل 20 استجواب لسبعة عشر موظفا من موظفي المعهد الجمهورى الدولى منذ ديسمبر 2011. ان الدوافع وراء هذه التحقيقات الشاملة هي سياسية وبتحريض ممن يحتفظ بمنصبه منذ عهد مبارك في محاولة لخنق أصوات منظمات المجتمع المدني في مرحلة ما بعد الثورة المصرية. وقد تم الطلب من الموظفين أثناء الاستجواب بالرد على المزاعم التي أدلت بها وزيرة التعاون الدولي بأن المعهد الجمهوري الدولي قد أجرى نشاط سياسي في مصر مما يعد انتهاكا للقانون المصري.

- و قد صادرت الحكومة المصرية خلال المداهمات على مكاتب الإسكندرية والقاهرة والأقصر مئات الآلاف من الدولارات من المبالغ النقدية و معدات ووثائق و لم يتم أعادة أيا من هذه المأخوذات إلى المعهد الجمهوري الدولي. وظلت مكاتب القاهرة مغلقة منذ 29 من ديسمبر. وكان الكثير من المبالغ النقدية التى حرزتها الحكومة المصرية مخصصة لمهمة متابعة الانتخابات الرسمية حيث دعت الحكومة المصرية المعهد الجمهوري الدولي لدعم انتخابات مجلس الشعب المصري.

- تم منع سام لحود- المديرالمقيم للمعهد الجمهوري الدولي فى مصر- من مغادرة البلاد في 21 من يناير عام 2012. حيث لم يتم اخطار لحود انه كان على قوائم الممنوعين من السفر الا عندما حاول مغادرة البلاد في رحلة روتينية. علم المعهد أن الحكومة المصرية منعت تسعة من موظفي المعهد من مغادرة البلاد رسميا. وقد أصدرت الحكومة أيضا أوامر اعتقال لدى وصول خمسة موظفين أجانب و الذين يقيمون حاليا خارج مصر .

- وقد تلت المداهمات شائعات وبيانات من وزارة العدل بأن 43 موظفا من المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطى الوطني و بيت الحرية والمركز الدولي للصحفيين ومؤسسة كونراد اديناور سيتم إحالتهم الى المحاكمة نتيجة التحقيقات.

التهم التي شاعت ضد المعهد الجمهوري الدولي:

- لم يكن المعهد الجمهورى الدولى مسجل قانونيا للعمل في مصر.... لقد تقدم المعهد الجمهوري الدولي عام 2006 لوزارة الشؤون الخارجية بطلب التسجيل الرسمي و لم ترد الحكومة المصرية اطلاقا على هذا الطلب و بناء على طلب السلطات المصرية تم إعادة تقديم أوراق التسجيل في عام 2011 ولا يزال المعهد ينتظر صدور قرار من الوزارة ، و فى خلال هذا الوقت لم يطلب من المعهد الجمهوري الدولي إغلاق مكاتبه كما كانت السلطات المصرية على علم تام بعمل المعهد الجمهوري الدولي.

- دعم المعهد الجمهورى الدولى الأحزاب السياسية بالمال... وفقا لقانون الولايات المتحدة الأمريكية فان المعهد الجمهوري الدولي لا يمول الأحزاب السياسية في مصر، كما أنه غير متحيز إلى أي كيان سياسي. ان أنشطة تدريب المعهد الجمهوري الدولي قد اجريت على طيف من الأحزاب السياسية بغض النظر عن عقيدة أو أيديولوجية

الحزب. كما عقد المعهد أيضا ورش عمل حول إعداد وتسجيل المرشح ، و ومراقبة مراكز الاقتراع في يوم الانتخابات وحول استخدام الاستطلاعات البحثية في تصميم الحملة الانتخابية.

- المعهد الجمهوري الدولي يجري أستطلاعات رأى و ينتهك القانون المصري.... أجرى المعهد عدة استطلاعات للرأي العام في مصر في عام 2011 لقياس وجهات نظر المواطن فى البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية منذ قيام الثورة. و قد تم تزويد الجمهور و الأحزاب السياسية بنتائج استطلاع الرأي لتعزيز برامجها الحزبية واستراتيجيات الحملة الانتخابية. وقد تم جمع بيانات استطلاعات الرأي العام والخاصة بالمعهد الجمهوري الدولي من قبل شركة تسويق مرخصة ومقرها فى مصر. كما قام المعهد الجمهوري الدولي بتزويد نتائج هذه الاستطلاعات للمسؤولين المصريين.

- يحصل موظفى المعهد الجمهوري الدولي على تمويلات بطرق غير مشروعة من الخارج...كما هي الممارسة المعتادة، فان المقر الرئيسى للمعهد الجمهوري الدولي في واشنطن يحصل على جميع تمويلات برامجها في الخارج. ولم يوقع الموظفون المصريين و الاجانب الذين يعملون فى مصرعلى أي من اتفاقيات المنح في مصر نيابة عن المعهد الجمهوري الدولي.

- لدى المعهد الجمهوري الدولي في مكتب القاهرة خريطة تشيرالى الرغبة فى تقسيم مصر.... ان المعهد استخدم خرائط مطبوعة من الإنترنت و التي تظهر الأربع مناطق الجغرافية الطبيعية الخاصة بمصر ألا و هى: القاهرة الكبرى، صعيد مصر، ومدن القناة والدلتا.حيث تم استخدام هذه الخرائط من قبل المعهد للتحضيرلمهمة المتابعة الدولية لانتخابات مجلس الشعب لتوضيح المناطق الجغرافية التي سيتم نشر المراقبين فيها. و قد دعت اللجنة العليا للانتخابات في مصر المعهد الجمهوري الدولي رسميا لمتابعة الانتخابات وقد أعطوا تصريحات متابعة رسمية لجميع المتابعين الأجانب.

فيما يتعلق بالحالة العامة في مرحلة ما بعد الثورة المصرية:

- يعتقد المعهد الجمهوري الدولي والمنظمات الأخرى بأن القانون القمعي رقم 84 الخاص بالجمعيات والمؤسسات الاهلية يسعى للسيطرة على المجتمع المدني و قمعه حيث لا تزال الحكومة المصرية تعمل على غرس الخوف في أوساط الجماعات المدنية المصرية التي تقوم بأنشطة أو تأخذ تمويل غير مصرح به تحديداً من جانب الحكومة. ان المنظمات غير الحكومية المسجلة في الولايات المتحدة ليس عليها الحصول على موافقة من الحكومة الفدرالية للحصول على تمويل أو عمل أنشطة طالما أنها لا تزال ضمن مهمة المنظمة، كما أنها يمكن أن تقبل التمويل الأجنبي، بما في ذلك التمويل من حكومات أجنبية.

- إن التحقيقات التي أجرتها وزارة العدل هى الانعكاس للاعتقالات و التهم ذات الدوافع السياسية والموجهة ضد الناشطين المصريين الذين انتقدوا المجلس الأعلى للقوات المسلحة في الأشهر الأخيرة. مما يشير إلى أن هناك خطة منسقة بشكل جيد للحد من مساحة النشاط السياسي والمدني في مصر.

- و بموجب قانون الدولة السنوي وقانون التخصيصات المالية الخارجية السنوي فان برامج الولايات الأمريكية للديمقراطية و حقوق الانسان "يجب ألا تكون خاضعة للموافقة المسبقة من جانبحكومة أي بلد أجنبي".